

من لاقه العلة المذكورة وهذا قول ناك هاسوا وحمل
 الخلاف مالم يوجد من جملها فحق بل هو صفة بل لا حرم
 عمل الجيب عمل الثاني وبالكلية في الاخص من حيث الالوت زيدا
 نقله في التفت عن صاحب السبب والخصه وعلقت ايها
 اولوية الاول لاسلامته من عود الفهم على متناخر لفظا
 ورتبة ان عمل الثاني واهم في الاول ضمير الرفع كما هو رأي
 البعض بين اوصاف الفهم من الاول ان عمل الثاني وصدق
 من الاول ضمير الرفع كما هو رأي البعض او عمل العالمين
 في معمول واحد ان اتفق العالمان في طلب المرفوع وتأخر
 ضمير الاول ان اختلفا كما هو رأي الفريقين سلب في الشرح
 ذال سنة ضبط الرفع قاله بقبح الهمزة وفسده
 الفهم بل عن القوة لكت في القاموس الاسمي بالضم
 الرفع الحصبينه ومن الرجل الرفع الرفع على جواز
 افعال كل منهما اي اذا عمل الثاني ويضم في الاول ضمير رفع
 فانه لو ضمير يصدق كما يجاب فلا منافاة بين ما
 هنا وما جاز فلا تغفل ومن اعمال الاول اي بدل لافعال
 في الثاني والثالث ومن اعمال الثالث اي بدل لافعال
 الثالث بالرفع وصدق الفهم من الاولين ولم يمشل
 الثاني لانهم لفظا عمل في كلام العرب كما قاله المراد به
 في ذلك اي في حال العمل المسمى الفهم من مطابقة
 الفهم لافعاله في التمهيد ان هذه المطابقة اعلمية
 اجازة تسمى به ضمير في وضوح قوله بالضمير اي ضمير
 من ذكر ضمير في الالوت المذكور الراميين نقله عن سيبويه

بقية

بقيته فيكون المراد التزام ذلك في الفصح وحمل المطابقة
 مالم يستوفيه المذكور والموت والاضح مفرد ام ذكر الغير
 نحو اميرتخ وفتيل هندا والزيدان او الزيدون كحسان
 انما المثالان من تنازع الفاعلين ومن تنازع الوصفين فوك
 اقليم هما واهب الزيدان واقليم واهب هما الزيدان
 واقليم انما واهب انما واقليم واهب انما انما فانتها
 الاول في المثال الاخير مصر الثاني المهم وانما الثاني فاعل
 الاول المعجرو يعكسه المثال فيعلم كذا يوضح من الله ما مبني
 على المفعول وهذا المثال الثاني منتف على جواز ان قال
 شيئا هذا انما في مكاني عن الفهم انما انما في الظاهر
 عند اتفاقهما في طلب المرفوعه ويجب بما قد يله في المراد
 اتفاق من لا يجوز على العالمين كما تدبر والاول من نفسه
 اللوحيون اي من حيث اشتماله على ضمير الرفع في الاول
 لان حيث اشترا على اعمال الثاني بدل لافعاله فلا يتناهي
 هذا في ساقام اتفاق الفهمين على جواز اعمال كل منهما
 قبل الالوت لفظا ورتبة فذهب التمسك به في تفسير
 لمذوقا بمواقتلوا في كيفية اعمال الثاني مع طلبه الاول
 الرفع قبل ما وقع فيه اشتم ما قد منه لان هذا الفاعل
 اشتم من الاضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي
 انه الاضمار ما حالي عن التمسك به من انه جاز في الفاعل في نحو
 ضمير في وضوح الزيدان باطل بل هو عنده مستتر
 في الفاعل فرد في الاعمال كما قاله بسبب استكنا فاعلم
 قول تعق اي استتر ويصط الشرح في سطره على